

## تطور العلاقات الصينية- الإسرائيلية

### مقدمة

تعالج هذه الدراسة تطور العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية ودولة إسرائيل بتسلسل زمني منذ ولادة كل من الدولتين، مقسمة إلى أربعة أجزاء، هي: العلاقات الصينية الإسرائيلية في ٤٢ عاماً، والتبادل التجاري، والتعاون العسكري، والصين وإسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط. وتحدد هذه الأجزاء الأربعة البعدين الزمني والمكاني للدراسة. كما أن هذه الدراسة لا تتطرق إلى العلاقات الصينية الفلسطينية ولا العلاقات الصينية العربية، ولكن هذا الموضوع يفرض نفسه في كثير من الأحداث، فتتم الإشارة إليه، وبخاصة في الجزء الأول والرابع. وتنتهي الدراسة بتوقعات مستقبلية حول العلاقة بين الصين وإسرائيل.

وتطرح هذه الدراسة الأسئلة حول تطور هذه العلاقات واستمراريتها. وتحاول الإجابة عن ديمومتها وأفاقها المستقبلية. وتسأل عن مدى النجاح الذي لقيته مقارنة مع العلاقات الصينية العربية القائمة منذ زمن طويل. وتسأل إن كان الأوان قد آن إلى نقل العلاقات الصينية العربية إلى أبعد من التجارة بالنفط وكون العرب سوقاً استهلاكية واسعة للمنتجات الصينية. وتفترض هذه الدراسة أنه حتى الأشهر الأخيرة، كانت صورة الصين الشعبية في البلدان العربية خاصة، وفي كثير من أنحاء العالم عامة، صورة ايجابية تحمل معاني الكفاح والنضال والتحرير والتطور، ومناهضة الاستعمار والامبريالية والوقوف إلى جانب الشعوب المقهورة والمناضلة من أجل حريتها، وبخاصة ووقوفها إلى جانب نضال الشعب الفلسطيني العادل. وكانت الصين تقدم نفسها على أنها عضو في مجموعة الدول النامية.

(\*) باحث وأستاذ جامعي - أريحا.

وكانت تلاقي الاستحسان والتأييد والتعاطف. ولم تكن هناك صور سلبية أو مقولبة أو أحكام مسبقة لدى الرأي العام العربي عن الصين. بقيت هذه الصورة الإيجابية حتى إلى ما بعد اندلاع الثورة السورية ضد نظام بشار الأسد في سورية. لكن سرعان ما تغيرت الصورة. في هذه الحرب السورية اتخذت الصين موقفاً رافضاً للتدخل ومؤيداً لإيجاد حل سلمي عبر التفاوض بين النظام والثوار. هذا الموقف أدى إلى تدهور صورة الصين بسرعة لدى الرأي العام العربي. وظهرت مقالات تندد بالموقف الصيني وتستغربه لا بل تستهجنه، وهو أمر لم يكن معهوداً من قبل.<sup>١</sup>

لم يحدث أن تم انتقاد سياسة الصين تجاه القضية الفلسطينية بأي شكل، كما انتقدتها مؤخراً رائدة درغام التي لفتت انتباه الصين إلى أنه «لا يجوز للصين الاستمرار في الامتناع عن الاهتمام بهذا الملف»،<sup>٢</sup> أي ملف النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي. كذلك لم يكن موقف د. خالد الحروب أقل تنديداً عندما كتب يقول «... شهدنا تطوراً كبيراً ومدهشاً ومؤثراً للعلاقات الصينية-الإسرائيلية على حساب عدالة قضية فلسطين».<sup>٣</sup>

على الرغم من هذا التطور الأخير، إلا أن صورة الصين، بشكل عام، بقيت إيجابية. ولذلك تفترض هذه الدراسة أيضاً أن الصين الشعبية بنت على هذه الإيجابية إستراتيجيتها في العقود السابقة. فاهتمت كل تلك الفترة بركيزتين أساسيتين في سياستها الشرق أوسطية. الأولى هي تأمين النفط من الدول العربية وإيران، والمحافظة على السوق العربية لبيع المنتجات التجارية والصناعية الصينية، والعمل على خلق فرص استثمار في المنطقة في النفط وغيره من الأعمال التجارية والاقتصادية. ومن أجل نجاح ذلك اهتمت بالحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة. والركيزة الثانية كانت تأمين المشتريات العسكرية المتطورة والتكنولوجيا العالية من أي مصدر لديه الرغبة في تزويد الصين بها، بما في ذلك من إسرائيل. إن تأمين هذين المطلبين، وخاصة المطلب الثاني، يشكلان مفتاح العلاقة بين إسرائيل والصين.

ومن الجدير ذكره هنا، أن «المسألة اليهودية»، كما هي معروفة في الغرب ليست موجودة لدى الصين، بمعنى لا توجد «عقدة» في الصين تجاه هذه المسألة. فالثقافة الصينية ليست مبنية على الحضارة الإغريقية الرومانية ولا على الثقافة اليهودية المسيحية، وتدايعات تلك الثقافة خلال الألفيتين الماضيتين. بالتالي لا تشكل هذه المسألة عامل ضغط خارجي على السياسة الصينية. لا، بل بالعكس، فإننا نجد إعجاباً بالحركة الصهيونية، بشكل عام، لدى قادة الصين الوطنية، وعلى وجه الخصوص من قبل زعيم الثورة الصينية الوطنية الحديثة صون يات صن وغيره من

قيادات الوطنيين الصينيين قبل انطلاق الثورة الشيوعية. أما في العهد الشيوعي الجديد، وعلى ضوء انفتاح الصين على العالم وخاصة في نهاية القرن الماضي، نجد أن حكومة الصين الشعبية أخذت تهتم بالإرث اليهودي في الصين عبر التاريخ، وخاصة ذلك التراث الذي خلفه السكان اليهود القدامى في مدينة «كاي فينغ» التاريخية الواقعة على طريق الحرير.<sup>٤</sup> كما بدأت حكومة الصين الشعبية بإعادة تأهيل تلك الآثار والمقابر اليهودية والكنس اليهودية الموجودة في الصين.<sup>٥</sup> إضافة إلى ما تقدم فإن اليهود في الصين، من حيث عدد السكان، لا يشكلون عامل ضغط سياسي على الصين. فعددهم في الصين لا يتجاوز عشرة آلاف شخص.<sup>٦</sup> والصين الشيوعية، التي حاربت أتباع جميع الديانات السماوية والوضعية في بلادها، لم تميز بين أتباع هذه الديانات. فجميعها كانت ممنوعة حتى وقت قريب.

هذه ملاحظات يجب أخذها بعين الاعتبار عند طرح موضوع تطور العلاقات بين الصين الشعبية وإسرائيل.

\*\*\*\*\*

## أولاً: العلاقات الصينية الإسرائيلية في ٤٢ عاماً

احتفلت كل من جمهورية الصين الشعبية ودولة إسرائيل في عام ٢٠١٢ بمرور عشرين عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين والتي تمت في ١٩٩٢/٠١/٢٤. ونقلت الصحف الإسرائيلية في حينه، أخباراً عن اعتزام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو القيام بزيارة رسمية إلى الصين على رأس وفد كبير من الحكومة ورجال الأعمال الإسرائيليين في شهر حزيران ٢٠١٢. وتحدثت عن أهمية هذا الحدث ووصفته بنقلة نوعية في علاقات البلدين من الرفض التام من جانب الصين لإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ حتى التحسن في العلاقات عبر الزمن الذي تتوج بالاعتراف المتبادل في بداية عام ١٩٩٢. لكن هذه الزيارة لم تتم ولم يعلن عنها أصلاً بشكل رسمي، ولم يتم توضيح أسباب عدم إتمامها.

\*\*\*\*\*

تتذكر الصين وإسرائيل اليوم أن عامي ١٩٤٩/١٩٤٨ شهدا ولادة كل من الصين الشعبية ودولة إسرائيل. فإسرائيل قامت على انقراض الشعب الفلسطيني في ١٥ أيار ١٩٤٨ مع انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين التاريخية. وقامت الصين الشعبية بعد انتهاء حرب التحرير الشعبية التي قادها قادة الصين التاريخيين، - الرئيس ماو تسي دونغ، رئيس الدولة ورئيس

وفي هذا الجو، أرسلت إسرائيل اعترافها الدبلوماسي لقادة الصين الجدد في عام ١٩٥٠<sup>٧</sup>، وكانت من بين الدول الأولى في العالم التي فعلت ذلك. إلا أن قادة الصين الشعبية الجدد لم يتجاوبوا مع هذا الاعتراف ولم يبادلوه بالقبول أو بالاعتراف المتبادل. قد يكون السبب في ذلك أن قادة الصين الجدد لم يعتبروا قيام إسرائيل من بطن النكبة الفلسطينية وتشريد شعب فلسطين خارج وطنهم، فلسطين، أمراً يمكن الاعتداد به

في هذه السنوات الأولى من العلاقة، استمرت إسرائيل بمحاولة إقامة علاقات مع الصين إن لم يكن ذلك على المستوى الرسمي، فليكن على المستوى الاقتصادي والتجاري. قامت إسرائيل بمحاولة ناجحة في نهاية عام ١٩٥٤ حيث استقبلت الصين وفداً تجارياً إسرائيلياً، حل ضيفاً على مكتب العلاقات الخارجية التجارية الصيني، ومكث في الصين أربعة أسابيع، وغادرها في بداية ١٩٥٥<sup>٨</sup>، متوجهاً إلى تايلاند ومن ثم إلى الفلبين. لكن هذا النجاح سرعان ما تم كبحه بعد أشهر قليلة. انعقد مؤتمر باندونغ للدول غير المنحازة في نيسان ١٩٥٥ في اندونيسيا. كانت الصين من بين الدول المشاركة في هذا المؤتمر، (الذي اعتبر الأساس الذي قامت عليه حركة عدم الانحياز). ومثل الصين الشعبية فيه، رئيس وزراء الصين الأسبق شو إن لاي.

واجه المؤتمر مباشرة مشكلة في نقاش جدول الأعمال. فقد طرحت الدول العربية المشاركة إدخال قضية فلسطين على جدول الأعمال. وقد شارك في هذا المؤتمر كل من الحاج أمين الحسيني، مفتي فلسطين الأكبر والشخصية السياسية القيادية، عضواً في الوفد اليمني. وشارك كذلك احمد الشقيري فيه بصفته نائباً لرئيس الوفد السوري.

انقسم الرأي في مؤتمر باندونغ حول طرح قضية فلسطين على جدول الأعمال بين مؤيد ومعارض. الوفود المعارضة ترأسها الوفد الهندي وعلى وجه الخصوص كريشنا مانون، القائد والزعيم الهندي والفيلسوف الإنساني، أحد أهم معاوني الزعيم الهندي جواهر لال نهرو. وقد كان وقتئذ من أكبر مؤيدي إسرائيل، لكنه على ضوء الممارسات الإسرائيلية غير موفقه من إسرائيل وأصبح من أكبر معارضيها. وقد جادل كريشنا مانون، في ذلك المؤتمر، قائلاً ما دامت إسرائيل غير مدعوة للمؤتمر فلا داعي لمناقشة القضية الفلسطينية.

كاد المؤتمر أن يفشل أمام إصرار كل طرف على موقفه. لم ينته الخلاف إلا عندما تحدث احمد الشقيري مع رئيس الوزراء

الحزب وقائد حركة التحرير الشعبية، وشو إن لاي، رئيس وزراء الصين منذ التحرير وحتى وفاته في عام ١٩٧٦، وجوده، القائد العسكري لقوات التحرير الشعبية الصينية، - وذلك في الأول من تشرين الأول عام ١٩٤٩.

وفي هذا الجو، أرسلت إسرائيل اعترافها الدبلوماسي لقادة الصين الجدد في عام ١٩٥٠<sup>٧</sup>، وكانت من بين الدول الأولى في العالم التي فعلت ذلك. إلا أن قادة الصين الشعبية الجدد لم يتجاوبوا مع هذا الاعتراف ولم يبادلوه بالقبول أو بالاعتراف المتبادل. قد يكون السبب في ذلك أن قادة الصين الجدد لم يعتبروا قيام إسرائيل من بطن النكبة الفلسطينية وتشريد شعب فلسطين خارج وطنهم، فلسطين، أمراً يمكن الاعتداد به. مما يدل على هذا الاعتقاد هي تصريحات القادة الصينيين لاحقاً التي تظهر نظرتهم السياسية والايديولوجية إلى دولة إسرائيل.

تميزت هذه النظرة بربط النضال ضد الامبريالية بالنضال ضد الصهيونية من جهة، وبمقارنة موقع جزيرة فورموزا (حالياً تايبان) في الصراع الاستراتيجي بين الثورة الصينية وأعدائها من جهة أخرى، خاصة الولايات المتحدة. أدلى الرئيس ماو تسي دونغ، بتصريح مشهور حول هذه العلاقة والنظرة الإستراتيجية عندما استقبل في بكين احمد الشقيري، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الأول عندما قام بأول زيارة له إلى الصين على رأس وفد رفيع المستوى من الثورة الفلسطينية في منتصف شهر آذار ١٩٦٥. في هذا التصريح قال الرئيس ماو:

إن الامبريالية تخاف من الصين ومن العرب. إن إسرائيل وفورموزا (تايبان) هما قاعدتان للامبريالية في آسيا. انتم البوابة الأمامية للقارة العظيمة ونحن بوابتها الخلفية. إن هدفهم واحد. ... إن آسيا هي اكبر قارة في العالم، والغرب يريد الاستمرار في استغلالها. الغرب لا يحبنا، وعلينا أن نفهم هذه الحقيقة. إن معركة العرب ضد الغرب هي المعركة ضد إسرائيل، وبالتالي قاطعوا أوروبا وأميركا أيها العرب.<sup>٩</sup>

منذ محاولة إسرائيل إرسال الوفد التجاري الإسرائيلي إلى الصين في نهاية عام ١٩٥٤ وحتى نهاية السبعينيات، لم تنجح إسرائيل في محاولاتها إقامة علاقات رسمية مع الصين. وبقي الموقف الصيني على حاله تجاهها. ومما عقد الوضع أكثر من ناحية إقامة اتصالات بين الجانبين كان الوضع الداخلي الصيني من جهة والسياسة الخارجية التوسعية الإسرائيلية من جهة أخرى.

تلك الاعتداءات العسكرية حرب السويس أو العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، وحرب حزيران ١٩٦٧ على الدول العربية المجاورة لإسرائيل وهي مصر والأردن وسورية، التي أنزلت هزيمة ساحقة بالدول العربية، سميت «بالنكسة»، واحتلت بموجبها إسرائيل كل شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان السورية والضفة الغربية، بما فيها القدس وقطاع غزة، وحرب أكتوبر أو حرب يوم الغفران في عام ١٩٧٣.

اتخذت الصين موقفاً مندداً بالسياسة التوسعية الإسرائيلية. وحملت مسؤولية هذه الحروب «للامبريالية الأميركية وريبتها إسرائيل». وقد صرح شو إن لاي بذلك علناً. ورفضت الصين قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في ٢٢/١١/١٩٦٧ والتسويات السلمية. ومع أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ حدثت بعد سنتين من دخول الصين الشعبية الأمم المتحدة وتبوأ عضويتها الدائمة في مجلس الأمن في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧١ إلا أن الموقف بقي على ما هو عليه من ريب بين الامبريالية وإسرائيل.<sup>١٢</sup>

\*\*\*\*\*

واصلت إسرائيل، على الرغم من الفشل المستمر في فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الصين، محاولتها للاستفادة من أي فسحة قد تلوح في الأفق. توجهت إلى هونغ كونغ في عام ١٩٥٨ التي كانت لا تزال تابعة للتاج البريطاني من ناحية، وكونها من ناحية أخرى بدأت تكتسب أهمية إستراتيجية خاصة لجميع الدول الغربية كمنصة إطلال على الصين الشعبية وكمكان صاعد في التجارة العالمية. فعين رجل الأعمال فيكتور زيرينسكي (Victor Zirinsky) قنصلاً فخرياً لإسرائيل في هونغ كونغ حتى عام ١٩٧٣،<sup>١٣</sup>

في ذلك العام حولت إسرائيل القنصلية الفخرية إلى قنصلية عامة لها وعينت إيمانويل غيلبر قنصلاً عاماً لها. لكن عدم القدرة

الصيني شو إن لاي الذي طرح حلاً وسطاً للمشكلة. اقترح شو إن لاي مناقشة القضية الفلسطينية كمبدأ من مبادئ حق تقرير المصير، وهو مبدأ، قال شو إن لاي، تم إقرار طرحه على جدول أعمال المؤتمر.<sup>١٤</sup> وهكذا تم مناقشة القضية الفلسطينية دون الاضطرار إلى دعوة إسرائيل إلى المؤتمر.

\*\*\*\*\*

منذ محاولة إسرائيل إرسال الوفد التجاري الإسرائيلي إلى الصين في نهاية عام ١٩٥٤ وحتى نهاية السبعينيات، لم تنجح إسرائيل في محاولاتها إقامة علاقات رسمية مع الصين. وبقي الموقف الصيني على حاله تجاهها. ومما عقد الوضع أكثر من ناحية إقامة اتصالات بين الجانبين كان الوضع الداخلي الصيني من جهة والسياسة الخارجية التوسعية الإسرائيلية من جهة أخرى.

في الوضع الداخلي الصيني، شهدت الصين، منذ منتصف الخمسينيات، تقلبات داخلية عظيمة وخطيرة كان أبرزها «القفرة الكبرى إلى الأمام» و«حملة دع مائة زهرة تتفتح»، وتبلور الخلاف الصيني السوفياتي في النصف الثاني من الخمسينيات، وإنفجاره إلى العلن في عام ١٩٦٢، والثورة الثقافية الكبرى. وشهدت السبعينيات بداية مرحلة التقارب الأميركي الصيني التي تتوجت بزيارة الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون إلى الصين. وهنا بدأت الضغوطات تمارس على الصين لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.<sup>١٥</sup>

أما الوضع بالنسبة للسياسة الخارجية الإسرائيلية فقد شهدت اعتداءات عسكرية وثلاث حروب على الدول العربية هي الاعتداءات الجوية الإسرائيلية وخاصة في تلك الفترة غاراتها على قطاع غزة وعلى مدرسة مصرية في قرية بحر البقر. تلا

واصلت إسرائيل، على الرغم من الفشل المستمر في فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الصين، محاولتها للاستفادة من أي فسحة قد تلوح في الأفق. توجهت إلى هونغ كونغ في عام ١٩٥٨ التي كانت لا تزال تابعة للتاج البريطاني من ناحية، وكونها من ناحية أخرى بدأت تكتسب أهمية إستراتيجية خاصة لجميع الدول الغربية كممنصة إطلال على الصين الشعبية وكمكان صاعد في التجارة العالمية.

زراعي صيني إسرائيل والتقى مع وزير الزراعة. في حزيران من ذلك العام زار وفد إسرائيلي من احد عشر صناعاً الصين. نظم هذا الوفد رجل الأعمال السنغافوري اوحاد إسرائيل وكان الوفد برئاسة كبير علماء وزارة الزراعة (الإسرائيلية) البروفسور شمويل بوهوريليس. خلال الزيارة قرر الجانبان إقامة مزرعة إسرائيلية للمشاهدة الزراعية في الصين. في ١٩٨٦ زار خبراء إسرائيليون الصين لتقديم الاستشارة في الري المائي وفي محصول القطن. في نيسان ١٩٨٦، وعلى أثر مشاركة البروفسور يهوشوه يورتنر، نائب رئيس الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم، في مؤتمر علمي في بكين، قررت السلطات الصينية السماح للعلماء الإسرائيليين المشاركة بحرية في المؤتمرات الصينية في المستقبل. وفي أواخر ذلك العام فتحت جامعة بكين صفا للدراسات العبرية. وفي عام ١٩٨٦ سمح أخيراً لرجال الأعمال الإسرائيليين الذين يحملون جواز سفر إسرائيلي فحسب أن يدخلوا الصين. في ١٩٨٧ تم إنشاء الشركة الإسرائيلية كوبيكو (copeco) والتي تهدف لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مع الشركات الصينية. كذلك تم السماح للسائحين الإسرائيليين بزيارة الصين.<sup>١٥</sup>

يفصح هذا الاقتباس الطويل عن مجالات عدة مهدت الطريق أمام إقامة العلاقات الرسمية بين الصين وإسرائيل. نقرأ في هذا الاقتباس المواقف التالية:

١. قام اليهود الآسيويون أو اليهود القاطنون في آسيا بجهود كبيرة لتمهيد الطريق أمام إقامة العلاقات بين إسرائيل والصين.

٢. كانت الزراعة مدخلا مهما لإسرائيل في علاقاتها مع الصين، وتبعتها العلاقات الأخرى، العلمية والثقافية، والتجارية، والزراعية على تطوير العلاقات.

على فتح نافذة على الصين الشعبية جعل إسرائيل تقرر إغلاق القنصلية العامة وإعادتها إلى قنصلية فخرية برئاسة القنصل الفخري السابق رجل الأعمال فيكتور زرينسكي.

بقي الوضع كذلك حتى عام ١٩٨٤ عندما وقعت جمهورية الصين الشعبية وحكومة بريطانيا اتفاقية إعادة أو عودة هونغ كونغ إلى الوطن الأم الصين. في هذا الاتفاق يوجد بند وافقت بموجبه الصين على إعطاء فرصة للممثلات، والقنصليات العاملة في هونغ كونغ، والتي لا يوجد لها تمثيل دبلوماسي في بكين، على الاستمرار في عملها تحت السلطة الصينية بعد عودة هونغ كونغ للصين. استفادت إسرائيل من هذا البند وأعدت فتح قنصليتها العامة في هونغ كونغ في آب ١٩٨٥.<sup>١٦</sup>

مكنت هذه الفرصة إسرائيل من إعادة المحاولات للاتصال بالحكومة الصينية لتبادل العلاقات الرسمية من جهة ولإقامة العلاقات التجارية. لقد ساعدت التطورات الداخلية في الصين إسرائيل على انجاز هذه المهمة. فمنذ عودة الزعيم الصيني دنغ هسياو بنغ إلى الحكم وإعادة الاعتبار له في المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني في شهر آب ١٩٧٧ وحتى وفاته في عام ١٩٩٧ وهو على رأس عملية الإصلاح والانفتاح في الصين. وقد أعلن الحزب الشيوعي الصيني في هذا المؤتمر تبنيه رسمياً لسياسة العصرنة الأربع في الصين في قطاعات الزراعة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا. في الثمانينيات زادت بشكل ملحوظ زيارات الوفود التجارية والفنية الإسرائيلية إلى الصين، وبخاصة في مجالي الزراعة والعلوم. يضع التقرير السابق الذكر، الصادر عن الغرفة التجارية الإسرائيلية في بكين هذه التطورات على الشكل التالي:

مع أن العلاقات الرسمية بقيت نوعاً ما راكدة، إلا أن الروابط غير الرسمية كانت تتحسن بسرعة كبيرة. في ١٩٨٥ زار وفد

إلى سفارة جمهورية الصين الشعبية في تل أبيب.<sup>١٨</sup> وبذلك ختمت مرحلة طويلة من البحث عن إقامة العلاقات الإسرائيلية الصينية التي استمرت حوالي ٤١ عاماً من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٩٢.

\*\*\*\*\*

## ثانياً: التبادل التجاري

مع أن العلاقات الرسمية لم تقم إلا العام ١٩٩٢ بين الصين الشعبية وإسرائيل، إلا أن العلاقات التجارية غير الرسمية بدأت قبل ذلك بعقد من الزمان، أي منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي. يعطي الميزان التجاري بين البلدين صورة واقعية عن النمو المطرد بين البلدين. في العام ١٩٩٢، عند إقامة العلاقات الرسمية كان الميزان التجاري بين الصين الشعبية وإسرائيل حوالي خمسين مليون دولار أميركي فقط.<sup>١٩</sup> وهناك تقدير آخر يقول أنها كانت ٣٠ مليون دولار.<sup>٢٠</sup>

أما سنة ٢٠١٠، فقد كانت سنة مهمة في العلاقات التجارية العالمية إذ إن اقتصاديات الدول الآسيوية بخاصة، والاقتصاديات العالمية بعامة، خرجت في عام ٢٠٠٩ من الأزمة المالية التي أصابت الدول الآسيوية حينئذ. شهد الميزان التجاري في هذه الفترة نمواً وصل إلى حوالي ٦,٧ مليار دولار أميركي<sup>٢١</sup> بما في ذلك أثمان الأسلحة المتطورة من طائرات وصواريخ وادارات وتكنولوجيا عالية. عدت تلك النشرة الصادرة عن البعثة التجارية الإسرائيلية في بكين، بناء على إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل، نسب الواردات والصادرات من وإلى الصين لعام ٢٠١٠ بالأصناف القطاعية، وأبرزت نسبتها من مجمل الصادرات والواردات الإسرائيلية كما هو مبين في الجدولين التاليين:<sup>٢٢</sup>

### الصادرات الإسرائيلية إلى الصين

النسبة من إجمالي الصادرات	الصنف
٣٤,٥٧٪	الآلات والمعدات الكهربائية وأجهزة الصوت والتسجيل التلفزيوني وقطع مختلفة
١٥,٣١٪	لؤلؤ، أحجار كريمة، معادن كريمة، مجوهرات غير أصلية، عملات أصلية
١٤,٤٪	أسمدة
١١,٦٥٪	معدات وتصوير وقياس وآلات طبية
٥,١٥٪	أجهزة وآلات ميكانيكية ومعدات كمبيوتر
٤,٨٢٪	مواد كيميائية عضوية

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل.

٣. خرجت الصين من المحذور الذي كانت وضعت على نفسها في علاقاتها مع الفلسطينيين، أي عدم الاعتراف بإسرائيل، إلى مستويات عملية في العلاقات الخارجية. فمن عدم السماح للإسرائيليين، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي للمشاركة في أي مؤتمر يعقد في الصين، حتى لو كان ذلك تحت غطاء دولي، مثل الأمم المتحدة أو إحدى وكالاتها المتخصصة، إلى السماح لهم بالمشاركة والسفر إلى الصين بجوازات غير إسرائيلية في بداية ثمانينيات القرن الماضي، إلى السماح لهم بالمشاركة والسفر إلى الصين بجوازات سفر إسرائيلية ابتداء من العام ١٩٨٦ قبل إقامة العلاقات الرسمية بين البلدين.

٤. يعني تطور العلاقات بهذا الشكل أيضاً فتح المجال أمام السياحة بين البلدين، وهي بالنسبة لإسرائيل جزء مهم من الاقتصاد.

بدأت الصين وإسرائيل، عبر هذه العلاقات، حث الخطى باتجاه إقامة العلاقات الرسمية بين البلدين. في عام ١٩٨٨ التقى شمعون بيريس، وزير خارجية إسرائيل حينذاك، مع نظيره الصيني تشيان تشي تشن (Qian Qichen) حيث نوقش هذا الموضوع. بعد الاجتماع فتحت إسرائيل مكتباً لها في بكين تحت عنوان أكاديمية العلوم، وفتحت الصين مكتباً لها في تل أبيب تحت عنوان «خدمات السفر الدولية الصينية» (أي CITS أو China International Travel Service) وهي مؤسسة محل وزارة السياحة في الصين.<sup>٢٣</sup>

قربت التغيرات الدولية في المنطقة والعالم المسافة بين الصين وإسرائيل لتصل إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة. على الصعيد الدولي، انتهت الحرب الباردة بانتهاء الاتحاد السوفيتي. وعقد في الشرق الأوسط مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١. فكان لهذا التطور الأثر الكبير في انفتاح عدد كبير من دول العالم على إسرائيل وإقامة العلاقات معها، ومنها الصين. ويشير سجل التبادل الدبلوماسي والاعتراف بإسرائيل إلى أن ٢١ دولة أعادت العلاقات مع إسرائيل ما بين مؤتمر مدريد وتوقيع اتفاق أوسلو أو اعترفت بها، وبعد توقيع اتفاق أوسلو ارتفع العدد إلى ٣٦ دولة.<sup>٢٤</sup> في إطار العلاقات النامية بين البلدين زار وزير خارجية إسرائيل ديفيد ليفي بكين في ٢٣/١/١٩٩٢ لهذا الغرض. وفي ٢٤/١/١٩٩٢ تم توقيع اتفاقية إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فتم تبادل فتح السفارات فوراً بين كلا البلدين، فتحول بذلك مكتب أكاديمية العلوم الإسرائيلية في بكين إلى سفارة إسرائيل في بكين، ومكتب خدمات السفر الدولية الصينية في بكين (مكتب وزارة السياحة الصينية)

قربت التغيرات الدولية في المنطقة والعالم المسافة بين الصين وإسرائيل لتصل إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة. على الصعيد الدولي، انتهت الحرب الباردة بانتهاء الاتحاد السوفيتي. وعُقد في الشرق الأوسط مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١. فكان لهذا التطور الأثر الكبير في انفتاح عدد كبير من دول العالم على إسرائيل وإقامة العلاقات معها، ومنها الصين.

نموذجية وميدانية وحقلية لزيادة المحاصيل الزراعية، وخاصة محصول القطن. كما نفذت مشاريع في مجال تطوير الجينات وتطوير أنواع جديدة من البذور، وأدخلت مشاريع الري وخاصة الري بالتنقيط، وزراعة الزهور وتنمية الماشية. كل ذلك كان تحت رعاية أو عباءة أكاديمية العلوم الإسرائيلية ووزارة الزراعة الإسرائيلية. بعد إقامة العلاقات في عام ١٩٩٢، دخل البلدان في مرحلة توقيع اتفاقات الرسمية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم توقيع اتفاقات في السياحة (١٩٩٢) والتبادل التجاري (١٩٩٣) واتفاقية بخصوص العلوم والطب والثقافة (شباط ١٩٩٤). وتم توقيع اتفاقات لاحقة في السنوات التي تلت في مجال الأوصاف والمقاييس، والطيران، والبحرية، والضرائب والأبحاث والتطوير، والتربية والتبادل المالي والقروض، وتبادل الطلاب والخبراء والعلماء، وسكة حديد بين إيلات ووادي زن في النقب. ووقعت اتفاقيات أخرى في مجال الاتصالات والتكنولوجيا العالية والتكنولوجيا الزراعية والأمن والبيئة والبنى التحتية، والسياحة، وفي قطاع التكنولوجيا الخضراء وغيرها من الاتفاقات التي تمتد عبر خمس سنوات، وتلك التي ينتهي تاريخها يتم تجديدها. وأقيمت اللجان الوزارية بين البلدين التي تعقد اجتماعاتها دورياً في الصين أو في إسرائيل من أجل مراقبة هذه الاتفاقيات وتنفيذها. وأقامت إسرائيل في الصين مراكز باسم «مركز اينشتاين» كمراكز عرض للصناعات الإسرائيلية ولتعريف الصينيين بها.<sup>٢٤</sup> كما أقامت الصين في ٢٠٠٧ معهد كونفوشيوس في جامعة تل أبيب لتدريس اللغة الصينية وأدائها وإطلاع الإسرائيليين على الثقافة الصينية، وتشجيع البحث الأكاديمي في الثقافة والتاريخ الصينيين.<sup>٢٥</sup>

اهتمت إسرائيل والصين بالطلاب وتم تبادل مئات الطلاب، وخاصة من الصين الذين حضروا إلى إسرائيل لدراسة اللغة العبرية والدراسات الإسرائيلية وللتخصص في الجامعات الإسرائيلية وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا. وتدخل المجتمع المحلي أيضاً فتم تأسيس جمعية الصداقة الإسرائيلية

#### الواردات الإسرائيلية من الصين ٢٠١٠

النسبة من إجمالي الواردات	الصف
١٦,٦٩٪	آلات ومعدات كهربائية آلات تسجيل وعرض تلفزيونية وقطع كهربائية
٢٠,٠١٪	معدات وأجهزة ميكانيكية ومعدات كمبيوتر
٨,٧٤٪	مواد كيميائية عضوية
٥,٨٣٪	ملبوسات وقطع يدوية مطرزة أو محاكاة
٥,٣٢٪	ملبوسات غير مطرزة أو محاكاة
٤,٤٣٪	أثاث ومفروشات، وأجهزة إضاءة، وأثاث طبي، وأبنية مصنعة

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل.

بدأت العلاقات التجارية بين البلدين منذ مطلع الثمانينيات بحذر ويطى شديدين، تمثلت بزيارات الخبراء ورجال الأعمال والعلماء الإسرائيليين خاصة في مجال الزراعة والتكنولوجيا، إضافة إلى المشاركة في المؤتمرات العلمية. وكانت الصين حتى ذلك الوقت لا تقبل زيارة الإسرائيليين الذين يحملون جوازات سفر إسرائيلية فقط. وإنما كان يتوجب عليهم دخول الصين بجوازات سفر غير إسرائيلية. ألغت الصين هذا الإجراء في عام ١٩٨٦ وسمحت للإسرائيليين حملة الجوازات الإسرائيلية بدخول الصين مباشرة.<sup>٢٦</sup> وقد زاد هذا الإجراء تدفق الخبراء والزوار الإسرائيليين، رسميين وغير رسميين على الصين. وسرعان ما زادت العلاقات في مختلف المجالات خاصة بعد تبادل العلاقات الدبلوماسية في عام ١٩٩٢.

خلال الفترة الأولى، أي قبل عام ١٩٩٢، نفذت إسرائيل في قطاع الزراعة عدة مشاريع زراعية في الصين، أهمها ثلاث مزارع



خلال الفترة الأولى، أي قبل عام ١٩٩٢، نفذت إسرائيل في قطاع الزراعة عدة مشاريع زراعية في الصين، أهمها ثلاث مزارع نموذجية وميدانية وحقليّة لزيادة المحاصيل الزراعية، وخاصة محصول القطن. كما نفذت مشاريع في مجال تطوير الجينات وتطوير أنواع جديدة من البذور، وأدخلت مشاريع الري وخاصة الري بالتنقيط، وزراعة الزهور وتنمية الماشية.

الصينية. وتم تدريب آلاف الطلاب الصينيين في إسرائيل في دورات، نظمها البلدان، في الزراعة والاقتصاد والتنمية الاجتماعية (social development) والتنمية المجتمعية (Community development) والتنمية الزراعية والطب العام والعلوم والتكنولوجيا والتربية والدراسات العبرية الحديثة والقديمة.<sup>٣٦</sup>

وأدخلت إسرائيل في تجارتها مع الصين الطاقة الشمسية وصناعة الأشخاص الآليين (robotics) ومواد البناء وإدارة المياه الزراعية والمياه المالحة. ويقول مركز الإحصاء الإسرائيلي أن أكثر من ألف شركة إسرائيلية تعمل في الصين في عام ٢٠١٠،<sup>٣٧</sup> وتقوم حوالي خمسمائة شركة تصنيع غذائي في الصين بتصنيع وإنتاج مصنوعات غذائية حلال (كوشر باللغة العبرية) تعادل قيمتها عشرة مليارات دولار موجهة إلى السوق الأميركية والإسرائيلية.<sup>٣٨</sup>

لم تقتصر العلاقة التجارية الإسرائيلية مع الصين على فتح بعثة تجارية واحدة في بكين لتدير كل هذه الشؤون مع الصين. لكنها امتدت وتوسعت باتجاه فتح مكاتب فرعية لها في المقاطعات الصينية. فشملت تلك ولايات (مقاطعات) غوانغ دونغ، وسيتشوان، يونان، هاينان، هاي لونج جيانغ. وفي جنوب الصين فتحت مكاتب في غوانغ جو (كانتون) وفي المنطقة التطويرية الحرة شن جين، وفي جنوب غرب الصين في مدينة تشينغ دو، وفي شمال شرق الصين في مدينة داليان.

\*\*\*\*\*

وللتدليل على عمق العلاقات التجارية بين البلدين، سوف يتم أبرز اتفاقيتين مهمتين يعتقد الطرفان أنهما تقعان ضمن الاهتمامات التجارية الكبرى بينهما. أولى هاتين الاتفاقيتين هي الاتفاقية التي وقعت بين البلدين بالأحرف الأولى في شهر تشرين الأول ٢٠١١ لبناء خط سكة حديد يربط ميناء ايلات بوادي زن في صحراء النقب، وبطول ١٨٠ كم.<sup>٣٩</sup> وقد وصف وزير المواصلات الإسرائيلي، إسرائيل كاتس، هذه السكة الحديدية بأنها عالية

السرعة.... تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر،<sup>٤٠</sup> وسيعمل بها خبراء اسراييليون وصينيون. وتهدف سكة الحديد هذه إلى نقل البضائع الصينية إلى البحر الأبيض المتوسط وإلى إسرائيل وأوروبا الشرقية.

للوهلة الأولى، لا يبدو أن هذا المشروع سيصل ميناء ايلات بالبحر المتوسط. فهو ينتهي في وادي زن، أي في صحراء النقب. ولكن الأمور تنجلي عند معرفة أن وادي زن يقع بالقرب من مستوطنة سدي بوك، جنوب شرق مدينة بئر السبع، والأخيرة مدينة متصلة بخطوط السكة الحديدية في إسرائيل بما في ذلك موانئ إسرائيل التجارية وغيرها من المدن، خاصة ميناء اشدود التجاري. لكن الأخبار اللاحقة من إسرائيل حملت تعديلاً على طول سكة الحديد، مما يعني أن خط سكة الحديد سوف يصل بالفعل إلى مدينة بئر السبع مباشرة. فقد أصبح طول خط سكة الحديد ٢٤٠ كم وسيشتمل على ٦٣ جسراً وه أنفاق في منطقة من خط سكة الحديد يبلغ طولها ٩,٥ كم. وسيكلف هذا المشروع ثلاثين مليار شيكل إسرائيلي أي ما يعادل ٧,٩ مليار دولار أميركي.<sup>٤١</sup>

يضاف إلى ذلك، أن هذا المشروع هو مشروع حساس من ناحيتين. من ناحية سارع المسؤولون الإسرائيليون وعلى رأسهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وكاتس نفسه، وعدد من الصحف الإسرائيلية واليهودية التي تصدر بالخارج مثل «جويش كرونكل» Jewish Chronicle، إلى إعطاء أبعاد خطيرة لهذا المشروع قد تسبب في تصعيد التوتر والخلاف في المنطقة إذا ما تم. ولا يمكن الاعتقاد أن هذا يتوافق مع رأي وهدف الصين من العمل في هذا المشروع وتقديم الدعم له.

منذ أن تم تحضير هذا المشروع وحتى قبل أن يذهب وزير المواصلات الإسرائيلية إسرائيل كاتس إلى الصين في شهر شباط ٢٠١٢ لتوقيع الاتفاق، تحدث نتنياهو عن أهمية المشروع ووصفه «بالمشروع ذي الأهمية الإستراتيجية والقومية والدولية»<sup>٤٢</sup>



## تشير المؤشرات إلى أن التعاون العسكري بين الصين الشعبية وإسرائيل بدأ بشكل سري في بداية الثمانينيات من القرن الماضي قبل أكثر من عقد من الزمن من بدء العلاقات الدبلوماسية. ولكن، على ما يبدو، سبقت ذلك أحداث جعلت الطرفين يتنبهان لحاجة كل منهما إلى الآخر

صناعة السيارات»<sup>٢٤</sup> في هذا المجال. كما نقل هذا الخبر نفسه عن الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس قوله إن قطاع المواصلات في إسرائيل سيكون بحلول عام ٢٠٢٠ «خالياً تماماً من البترول»<sup>٢٥</sup> عند قراءة كل هذه التطورات والعلاقات في المجال التجاري والاقتصادي فلا عجب إذا أن يعتبر عدد من المحللين والمراقبين ان الصين أصبحت بذلك أكبر شريك تجاري لإسرائيل في آسيا.<sup>٢٦</sup> ولا عجب كذلك أن تصنف إسرائيل الصين بأنها «بلد أصبح هدفاً للصادرات الإسرائيلية»<sup>٢٧</sup>

### ثالثاً: التعاون العسكري

تشير المؤشرات إلى أن التعاون العسكري بين الصين الشعبية وإسرائيل بدأ بشكل سري في بداية الثمانينيات من القرن الماضي قبل أكثر من عقد من الزمن من بدء العلاقات الدبلوماسية. ولكن، على ما يبدو، سبقت ذلك أحداث جعلت الطرفين يتنبهان لحاجة كل منهما إلى الآخر، مهما كانت تلك الحاجة ايجابية أو سلبية. يقول الصحافي أمنون بارزيلي إن الصين اكتشفت، كونها طرفاً وقف إلى جانب فيتنام في الحرب الأميركية على فيتنام في ستينيات القرن الماضي، بأن الأسلحة السوفياتية الصنع الموجودة لدى الفيتناميين كانت أقل قدرة من الأسلحة التي كانت توفرها الولايات المتحدة الأميركية، للفيتناميين الجنوبيين. ولذلك انتبعت الصين إلى حاجتها إلى تحديث هذه الأسلحة»<sup>٢٨</sup> ويقول أن الصين تطلعت في هذا المجال إلى إسرائيل.

كانت هناك تجربة أخرى سلبية في هذا المجال في فترة الستينيات وأوائل السبعينيات. فقد حاولت إسرائيل أن تقدم الدعم العسكري للهند في خلافها مع الصين وباكستان. في تلك الفترة وقع خلافان أو حريان بين الصين والهند وبين الهند وباكستان، حليفة الصين. في الحرب الأولى بين الصين والهند، احتلت الصين «المناطق الحدودية في الشمال الشرقي» في جبال الهماليا من الحدود الهندية الصينية بين أيلول وتشيرين الثاني ١٩٦٢،<sup>٢٩</sup>

وتابع نتنياهو واصفاً مهمته في تنفيذ هذا المشروع قائلاً يجب «إيجاد طريق بديلة بين آسيا وأوروبا لقناة السويس». ووصف هذه الطريق البديلة بأنها قد تكون «بوليصة تأمين» لإسرائيل. وتابع قائلاً إن الهدف هو «أن تصبح إسرائيل كتلة قارية (continental mass) لتقاطع طرق دولية تجذب اهتمام الدول العظمى»<sup>٣٠</sup> هل تريد الصين أن تكون جزءاً من هذا المخطط الذي أعلنه نتنياهو وتقف مع العدوان الإسرائيلي على مصر أم لا؟ هذا سؤال يجب أن نتعامل معه القيادة الصينية.

الأمر الآخر الذي يجعل من هذا المشروع مشروعاً حساساً هو أنه يدخل حمى سباق المشاريع المطروحة لربط البحار الثلاثة في المنطقة بعضها ببعض وهي البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر والبحر الميت. والمشاريع المقدمة هي المشروع الإسرائيلي لإنشاء قناة البحرين لربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط، والمشروع الأردني لربط البحر الأحمر بالبحر الميت. وكلا المشروعين تعثرا حتى الآن بسبب مطالبة السلطة الوطنية الفلسطينية بحقوقها كونها دولة من الدول المتشاطئة على هذه البحار الثلاثة. وهي على حق في ذلك. أما المشروع الثالث هذا الذي سيقوم بالكامل داخل إسرائيل من ميناء إيلات إلى البحر المتوسط يهدف إلى الالتفاف على موضوع المشروعين المائتين المقترحين وعلى حقوق الشعب الفلسطيني، على الرغم من أن فلسطين هي أيضاً من الدول المتشاطئة عليه.

وثاني هاتين الاتفاقيتين هي تلك المتعلقة بصناعة «التكنولوجيا الخضراء» تتضمن هذه المبادرة تخفيف الاعتماد على النفط وتقليل تلويث الجو من إفرازات عوادم السيارات وتحويل السيارات من الاعتماد على الوقود إلى الاعتماد على الكهرباء بهدف تقليل الكلفة العالية في صناعة السيارات من استخدام النفط وأنواعه المختلفة. وتم تكليف عدد من الشركات الصينية والإسرائيلية بالعمل في هذا المجال. وقد أطلق أحد الخبراء تفاؤلات تقول إنه بحلول ٢٠١٢ ستكون الصين «الدولة الأولى الرائدة في مجال

أما نزاع عام ١٩٦٥ فكان خلافاً حدودياً بين الهند وباكستان على ولاية كشمير. وكان نزاع عام ١٩٧١ على بنغلادش حيث تدخلت الهند إلى جانب باكستان الشرقية (حالياً بنغلادش) في حربها من أجل الاستقلال عن جمهورية باكستان الإسلامية، حليفة الصين، والتي كانت تعرف أيضاً باسم باكستان الغربية. وخرجت بنغلادش، كدولة مستقلة من رحم هذه الحرب.

حاولت إسرائيل في ذلك الوقت إيجاد منفذ لها إلى الهند لعرض بضاعتها العسكرية عليها. وقد نشرت الصحافية الفرنسية إيرابيل سان ميزار (Isabelle Saint-Mizard) في صحيفة اللوموند ديبلوماتيك الفرنسية في ٢٠١٠ تقريراً عن هذه المحاولات الإسرائيلية،<sup>٤٩</sup> فقالت إن إسرائيل عرضت على الهند مساعدتها بالسلح في هذه النزاعات. ويشير التقرير إلى أن إسرائيل بقيت تنشد هذا الهدف حتى بعد سنوات من ذلك. فقد أوفدت موشيه ديان، وزير خارجيتها حينذاك إلى الهند في زيارة سرية في عام ١٩٧٨ لإقامة مثل هذا التعاون.

أما البعثة التجارية الإسرائيلية في الصين فترجع بدء علاقات التعاون العسكري بين الصين الشعبية وإسرائيل إلى عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٨،<sup>٥٠</sup> وهي تواريخ - على الأقل عام ١٩٧٥ - سبقت الانفتاح الصيني على العالم، بما في ذلك على إسرائيل. في عام ١٩٧٦ خسرت الصين قادتها التاريخيين الثلاثة الكبار، رئيس الوزراء شو إن لاي (توفي في شهر كانون الثاني، وجو ده، قائد ومؤسس الجيش الصيني، في حزيران، والرئيس ماو تسه دونغ في شهر أيلول ١٩٧٦. وبخلت الصين في مناهة التطرف اليساري الطفولي والطفيلي بقيادة ما يسمى في الصين بعصابة الأربعة،<sup>٥١</sup> فأعيد اعتقال قائد الانفتاح الصيني دنغ هسياو بنغ. وبعد سقوط عصابة الأربعة، أعيد إلية الاعتبار في المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني في آب ١٩٧٧. قد يكون حدوث اتصالات عسكرية بين الصين وإسرائيل في عام ١٩٧٥ مشكوكاً فيه بسبب الخوف الذي كان يسيطر على كادرات الحزب الشيوعي الصيني من القيام بخطوات قد لا ترضي المسؤولين في بكين. أو قد يكون الصينيون قد قدموا أنفسهم بطريقة مختلفة لا تمت بصلة لوضعهم الحقيقي. وقد يكون للجيش الصيني وممثلوه حرية حركة أكبر من الكوادر الحزبية للاتصال بمن كانت الصين تعتبرهم أعداءها وقواعد للامبريالية، مثل إسرائيل.

على أي حال، يقول التقرير المذكور إنه في المعرض العسكري الجوي في باريس في ١٩٧٥ وكذلك في المعرض العسكري في سويسرا في عام ١٩٧٨ أظهرت الصين اهتماماً بتكنولوجيا الدفاع الإسرائيلية التي كان بإمكانها تحديث القوات المسلحة

الصينية.<sup>٥٢</sup> ويضيف التقرير قائلاً «في ١٩٧٩، ساعد رجل الأعمال شاوول ايزنبرغ، الذي كانت له علاقات تجارية متنوعة في شرق آسيا، ساعد في تحقيق التعاون الصيني الإسرائيلي في المجال العسكري من خلال التفاوض على احتياجات الصين للمعدات العسكرية الحديثة واحتياجات إسرائيل».<sup>٥٣</sup>

كانت هذه بدايات التعارف بين الطرفين كل إلى احتياجات الآخر. لكن المراقبين الدوليين يبرزون نوعين آخرين من التعاون في سنوات الثمانينيات من القرن الماضي كان لهما تأثير كبير على العلاقات الثنائية بين البلدين. التعاون الأول كان في مجال إعادة تأهيل الأسلحة الصينية السوفيتية الصنع والتي لم تستطع الصين أن تحصل لها على قطع لإعادة تأهيلها بسبب الخلافات الصينية السوفيتية. ويقول المراقبون أن الصين اكتشفت مدى الخراب لأسلحتها وخاصة سلاح الدبابات، في الحرب الصينية الفيتنامية في ١٩٧٨،<sup>٥٤</sup>

وهنا برز دور إسرائيل بتوفير القطع المطلوبة لإعادة تأهيل سلاح الدبابات وغيرها من أنظمة الأسلحة الصينية من غنائم الحرب التي غنمتها في حرب حزيران ١٩٦٧ ضد الدول العربية وخاصة من مصر وسورية. ويقول الخبراء أيضاً إن الصين استعرضت ذلك الجيش الذي تم إعادة ترميمه وإعادة تأهيله بالأسلحة السوفيتية القديمة التي غنمتها إسرائيل من الدول العربية المذكورة، في العرض السنوي عام ١٩٨٤ الذي تقيمه الصين بمناسبة إعلان الاستقلال أو إعلان قيام جمهورية الصين الشعبية في تشرين الأول من كل عام في ساحة تيان آن من، أي ساحة بوابة السلام السماوي، في وسط بكين العاصمة.<sup>٥٥</sup> أما التعاون الثاني فكان على المستوى السياسي حين تدخلت إسرائيل في أروقة صنع القرار الأميركي والكونغرس لتخفيف الضغط عن الصين نتيجة الاتهامات الدولية للصين إنها قمعت مظاهرات الاحتجاج والمحتجين الصينيين في عام ١٩٨٩ في ساحة بوابة السلام السماوي.

أما بعد تبادل العلاقات الدبلوماسية في بداية عام ١٩٩٢، فقد تزايد هذا التعاون ليس في مجال الأسلحة التقليدية فحسب وإنما شمل هذا التعاون التكنولوجيا العالية وأنظمة الرادارات المتطورة جداً والاتصالات عبر الأقمار الصناعية. وقد أصبحت إسرائيل وفقاً لتقديرات بعض الخبراء ثاني أكبر مصدر للسلاح إلى الصين بعد روسيا.<sup>٥٦</sup> ولقد عارضت الولايات المتحدة الأميركية بشدة هذه الصفقات من ناحية إستراتيجية لأنها لا تريد أن تساهم في تقوية الصين في المحيط الهادي وفي بحر الصين ولا تريد أن تهدد وضع تايوان، الحليف «السابق» للولايات المتحدة. لذلك ضغطت

أما بعد تبادل العلاقات الدبلوماسية في بداية عام ١٩٩٢، فقد تزايد هذا التعاون ليس في مجال الأسلحة التقليدية فحسب وإنما شمل هذا التعاون التكنولوجيا العالية وأنظمة الرادارات المتطورة جداً والاتصالات عبر الأقمار الصناعية. وقد أصبحت إسرائيل وفقاً للتقديرات بعض الخبراء ثاني أكبر مصدر للسلاح إلى الصين بعد روسيا.<sup>٤٧</sup> ولقد عارضت الولايات المتحدة الأميركية بشدة هذه الصفقات من ناحية إستراتيجية لأنها لا تريد أن تساهم في تقوية الصين في المحيط الهادي وفي بحر الصين

العسكريين الصينيين والإسرائيليين. لائحة الزيارات طويلة، ولكن يكفي ذكر عدد منها لإعطاء فكرة عن الأهمية القصوى التي يوليها الجانبان لهذه الزيارات. كانت هذه الزيارات في الماضي نادرة وسرية. مثلاً في ١٩٩١، قبيل إعلان تبادل العلاقات الدبلوماسية، تحدث المراقبون عن قيام موشيه أرنس، وزير الدفاع الإسرائيلي حينذاك، بزيارة سرية إلى الصين لإقامة العلاقات الدبلوماسية وتوسيع التعاون العسكري. مقارنة بذلك، نجد أنه في عام ٢٠١١ جرت عدة زيارات بين المسؤولين العسكريين من الطرفين. مثلاً في ٢٠١١/٥/٢٥ قام (ووشنغ لي)، قائد البحرية الصينية، بزيارة رسمية لإسرائيل واجتمع مع وزير الدفاع الإسرائيلي، أيهود باراك، ومع قائد البحرية الإسرائيلية اليعازر ماروم.

في حزيران ٢٠١١، زار أيهود باراك الصين. وفي ١٤ آب ٢٠١١ قام الجنرال تشن بينغ ده، رئيس دائرة الأركان العامة في الجيش الصيني بزيارة رسمية لإسرائيل لمدة ثلاثة أيام. وقد حل ضيفاً على رئيس الأركان الإسرائيلي بني غانتس الذي استقبله بحرس شرف في القيادة العسكرية (كيريا) في تل أبيب.<sup>٤٨</sup>

ومن أجل استكمال صورة التعاون العسكري بين الصين الشعبية وإسرائيل لا بد من التطرق، ولو بسرعة، إلى موضوعين مهمين كان لهما حيز في العلاقات الصينية الإسرائيلية. أولهما هي الأزمة الإيرانية وثانيهما هي قضية الإرهاب.

بالنسبة للأزمة الإيرانية، أصبح من المعروف أنه منذ تدمير العراق في الحرب الأخيرة عليه، أصبحت الدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل تعارض بشدة محاولات إيران امتلاك طاقة نووية وأسلحة نووية. وتم تبني العديد من القرارات في الأمم المتحدة وفي وكالة الطاقة الدولية لمنع إيران من امتلاكها على أساس أنها تهدد الأمن والسلام العالميين. واتخذت روسيا والصين موقفاً معارضاً لهذه القرارات ومعارضاً للتدخل العسكري ضد

الولايات المتحدة على إسرائيل لكي توقف هذه الصفقات قبل وقوعها. وفي حالات أخرى استخدمت الولايات المتحدة الضغوط الشديدة لمنع إتمام هذه الصفقات بما في ذلك التهديد بقطع المساعدات المالية التي تصل إلى ٢,٨ مليار دولار.<sup>٤٩</sup>

تتعلق هذه الصفقات بمحاولة إسرائيل بيع طائرة هاربي الاستطلاعية (طائرة دون طيار) للصين،<sup>٥٠</sup> وإطلاعها على التكنولوجيا المتطورة والمعقدة لصواريخ وطائرة لافي الإسرائيلية الصنع والتي تحمل تكنولوجيا أميركية. فاستخدمت الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢ ضغوطاً كبيرة ومؤثرة لمنع الاستمرار في هذا العمل المشترك. كذلك اضطرت إسرائيل في عام ٢٠٠٠ تحت ضغط أميركي شديد إلى إلغاء صفقة طائرات الاواكس (نظام فالكون المحمول جواً للإنذار المبكر والتحكم). وكانت آخر صفقة تم الكشف عنها في شهر كانون الأول ٢٠١١ هي ما وصفته الصحافة الغربية بعملية تهريب ٦٩ صاروخ باتريوت PAC2 و ١٦٠ طن من «المتفجرات» في ميناء كوتكا، جنوب فنلندا.<sup>٥١</sup> ويقدر الخبراء أن قيمة هذه الصفقة تزيد عن ٤ مليار دولار. و «المتفجرات» ليست متفجرات عادية. وإنما هي مواد من نوع «نايتروجين غوانداين» منخفض الحساسية، سريع التفجير بشكل عال، ويستخدم في إطلاق الصواريخ من السفن والغواصات وفي إجراء التجارب على نماذج الأسلحة النووية.<sup>٥٢</sup> الاتهام في هذه الصفقة موجه إلى إسرائيل. وتقول التقارير أيضاً إن إسرائيل طلبت من ألمانيا- دون نجاح- مساعدتها في تخطي هذه الفضيحة مع الجانب الأميركي. وهناك اتهامات في المقال المذكور أعلاه أيضاً لإسرائيل بمحاولة بيع مخططات طائرة الشبح الأميركية من الجيل الثاني من نوع (Raptor F 22).<sup>٥٣</sup>

نوع آخر من التعاون العسكري تم تسجيله بين الصين الشعبية وإسرائيل. وهذا يشمل على الزيارات المتبادلة لوزراء الدفاع والقادة

إيران. إلا أن إسرائيل لم تكتف بالمعارضة، بل أخذت تهدد إيران بتوجيه ضربة لها ضد المنشآت النووية الإيرانية. ولهذا قامت إسرائيل بإرسال الوفود إلى بكين من أجل إقناع الصين بتغيير موقفها من قرارات الأمم المتحدة ووكالة الطاقة الدولية ضد إيران، وضد تدخل إسرائيل بضربة عسكرية ضد إيران. وتقول صحيفة نيويورك تايمز إن إسرائيل أرسلت في شهر شباط ٢٠١٠ وفداً إلى بكين لهذه المهمة.<sup>٤٩</sup> وتتابع الصحيفة قولها إن الوفد الإسرائيلي شرح لنظرائه الصينيين التأثير الاقتصادي على الصين من جراء ضربة إسرائيلية ضد إيران. وقد جادل الوفد الإسرائيلي مبيناً أن ضربة إسرائيلية لإيران تعني استتباب الأمن في منطقة الخليج والشرق الأوسط واستمرار تدفق النفط دون تهديدات وهما الموضوعان اللذان يعنيان الصين من كل ذلك. ومع أن التصريحات الصينية في هذا الشأن ترفض أي تدخل عسكري ضد إيران، إلا أنه يوجد، على الأقل تصريح واحد، لأحد الأكاديميين الصينيين، واسمه ين غانغ، وهو أستاذ في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، وكان في زيارة تبادل علمي إلى إسرائيل، أدلى به للصحافي الإسرائيلي يوسي ميلمان، من صحيفة هآرتس الإسرائيلية، يقول فيه «إن الصين لن توقف إسرائيل إن قررت مهاجمة إيران».<sup>٥٠</sup>

أما في موضوع مناهضة الإرهاب فإن الصين تعاني مثل غيرها من الدول من تنامي قوة المنظمات المتطرفة والإرهابية التي تتخذ من الإسلام ذريعة لشن عمليات ضد السلطة القائمة وخاصة في المناطق التي يسكنها المسلمون مثل مقاطعة سينكيانغ في الصين. وقد أصدرت الصين في عام ٢٠٠٣ لائحة بأسماء منظمات إرهابية، أربع منها كان على صلة بالقاعدة وتابع لها. والهدف هو إخراج الصينيين من هذه المقاطعة.<sup>٥١</sup> وعلى ضوء التعاون العسكري بين الصين وإسرائيل يمكن التكهن بوجود تعاون في هذا المجال بين البلدين. ولكن لا توجد مصادر موثوقة من الجانب الصيني أو الإسرائيلي عن هذا التعاون.

## رابعاً: الصين وإسرائيل وعملية السلام

### في الشرق الأوسط

لا يشمل هذا البحث الخوض في العلاقات الصينية الفلسطينية فقد كتب في ذلك سابقاً. وموقف الصين في هذا الصدد معروف. فهي تقف علناً، وفي كل المناسبات، إلى جانب النضال العادل للشعب الفلسطيني بقيادة م. ت. ف لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وتقف مع حق الشعب الفلسطيني في الحرية وإقامة دولته المستقلة. وأدانت العدوان الإسرائيلي على

قطاع غزة، والحصار الإسرائيلي للقطاع. وطالبت برفع الحصار فوراً. وأدانت انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان وقصف مقرات الأمم المتحدة في القطاع. وأعربت عن قلقها لتردي الأوضاع الإنسانية للشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة من جراء الممارسات الإسرائيلية. وأدانت إسرائيل لإنشائها جدار الفصل العنصري وطالبت بهدمه وإزالته. كما أدانت إقامة المستوطنات واستمرارها.<sup>٥٢</sup> ومع أن هذه المواقف معروفة، إلا أنه لا يمكن ترك هذا الموضوع جانباً عند التحدث عن العلاقات الصينية الإسرائيلية. فقد شكل نجاح الجهود في عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في شهر تشرين الأول ١٩٩١ والتوصل إلى اتفاق أوسلو، الدافع الأول في انفتاح الصين على إسرائيل علناً وتمهيد الطريق أمام إسرائيل للذهاب باتجاه الصين والشرق بشكل عام. وقد واكبت الصين تطورات عملية السلام في العقدين الأخيرين عن كثب، على الرغم من أنها لم تنضم لعضوية اللجنة الرباعية وبقيت تعمل مستقلة عنها. ولهذا عينت الصين منذ بداية العقد الماضي مندوباً خاصاً للسلام في الشرق الأوسط، حالياً يقوم بهذا المنصب السفير وو سي كه الذي يلتقي بالطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على أعلى المستويات. يعبر ووسي كه في تصريحاته عن موقف بلاده من قضايا الخلاف والنزاع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. فهو يدعو الطرفين إلى العودة إلى استئناف مفاوضات السلام وإظهار «مرونة كافية».<sup>٥٣</sup>

وأبلغ خلال لقاء له مع وزير خارجية إسرائيل أفيغدور ليبرمان بهذا الموقف، ودعا إسرائيل في أكثر من تصريح له إلى وقف الاستيطان وإنهاء حصار غزة. وأعرب عن قلقه في موضوع السجناء الفلسطينيين المضربين عن الطعام. وقال إن الصين مستعدة لمشاركة الأطراف الأخرى لحل هذا الموضوع في أسرع وقت ممكن.<sup>٥٤</sup>

وأعرب عن تأييد بلاده للمصالحة بين حركة حماس وحركة فتح وللاتفاق الذي تم في الدوحة بينهما. ودعا إسرائيل إلى تأييد الاتفاق وعدم الاعتراض على مشاركة حماس لأنها « جزء لا يتجزأ من العملية السياسية».<sup>٥٥</sup>

وقد رد مصدر رسمي في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، لم يذكر اسمه، عبر وكالة الأنباء الصينية «أن إسرائيل لن تتفاوض مع حكومة فلسطينية فيها حماس حيث أن حماس لا تعترف بإسرائيل».<sup>٥٦</sup> خلال زيارته إلى إسرائيل التقى المبعوث الصيني مع وزير خارجية إسرائيل أفيغدور ليبرمان، ومع اسحق مولخو، مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، وصرح أن الصين «مستعدة أن تلعب دوراً بناءً في جلب إسرائيل والفلسطينيين

إلى عملية السلام»، وأضاف قائلاً إن «عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية يجب أن تبقى المحور في الشرق الأوسط، على الرغم من التغييرات الأخيرة على الوضع الدولي والإقليمي»<sup>٦٢</sup>. وكان يعني بذلك الثورات في الدول العربية والوضع المتفجر في سورية.

## الخاتمة

وفي الختام، لا بد من القول إن العلاقات الصينية الإسرائيلية تطورت على الرغم من كل العقبات عبر السنين حتى وصلت إلى ما وصلت إليه لتصبح الصين أكبر شريك تجاري لإسرائيل في آسيا، ولتصنف إسرائيل الصين بأنها بلد أصبح هدفاً للصادرات الإسرائيلية. هذا يعني أن مصالح البلدين التقياً في الاقتصاد مع أنهما على وجهتي نظر نقيضتين في الموضوع السياسي في الشرق الأوسط وفي إطار تأييد الصين للشعب الفلسطيني وللسلطة الفلسطينية في مسعى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

تؤكد الاتفاقات التجارية والاقتصادية والتكنولوجية والزراعية والثقافية والتعليمية الموقعة بين البلدين، وتبادل العلماء والطلاب والباحثين على اهتمام البلدين بالاستمرار في تطوير هذه العلاقات وتأمينها. ومما لا شك فيه أن العلاقات العسكرية سوف تستمر بين الصين وإسرائيل وخاصة عملية تحديث القوات الصينية وتزويدها بالصواريخ والطائرات والمعدات الأخرى، خاصة أن الصين منكبها على تحقيق التوازن الاستراتيجي مع الدولتين

العظميتين، الولايات المتحدة وروسيا. وتجري الصين الأبحاث والتطوير الضروري لتحقيق هذا الهدف<sup>٦٣</sup>. تدل هذه العلاقات بين البلدين على جدية كبيرة في عملية التطوير نكاد لا نلمسها بالجدية نفسها في تطوير العلاقات بين الصين والدول العربية مجتمعة. ومع أن هذه الدراسة لا تعنى بهذا الجانب من ناحية بحثية، إلا أن المطلاع على تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية يتمنى أن يرتقي الاهتمام بالعلاقات مع الصين إلى أبعد من كون الصين ثاني أو ثالث مستورد لنفط الشرق الأوسط. ويعني، كباحث وكمواطن فلسطيني وعربي، أن تسير العلاقات الصينية الفلسطينية والصينية العربية صعوداً لأن هناك إمكانيات كامنة كبيرة تصب في صالح الطرفين. وقد يكون الأوان قد آن للجامعات الفلسطينية أن تدخل هذا المجال في التبادل البحثي والطلابي وعلى مستوى تبادل العلماء والمختصين الآخرين، حتى لو كان عن طريق ما كان الصينيون في السابق يقولونه عن التعاون المشترك: «نتعلم منكم يا رفيق». فدعونا نتعلم من الصينيين هذه المرة. ولا بد من الإشادة هنا بالدور الذي يقوم به الرأسمال الخاص، على المستويين المحلي والعربي، في التجارة مع الصين. إن تنمية العلاقات الفلسطينية الصينية يصب أيضاً في عملية الاستقلالية الاقتصادية والإنتاجية الاقتصادية، ويمكن بطريقة أو بأخرى، سدّ جزء من الدين المعنوي الذي علينا تجاه من وقف مع القضية الفلسطينية عبر أكثر من ستين عاماً مضت، مثل الصين الشعبية.

## الهوامش

- ١٣ هذه المعلومات تم أخذها من تقرير الغرفة التجارية الإسرائيلية في بكين السابق الذكر.
- ١٤ المصدر نفسه.
- ١٥ المصدر نفسه.
- ١٦ المصدر نفسه.
- ١٧ P.R.Kumaraswamy, «At Wat Cost Israel-China Ties? Middle East Quarterly, vol. XIII, No. 2 (Spring 2006), pp.3744- in: <http://www.meforum.org/926/at-what-cost-israel-china-ties>
- شوهده آخر مرة في ٢٠١٢/٢/١٩.
- ١٨ تقرير الغرفة التجارية الإسرائيلية في بكين مصدر سبق ذكره.
- ١٩ المصدر نفسه.
- 20 «The People's Republic of China – Israel relations.» en.wikipedia.org/w/index.php?title=Peo...
- شوهده آخر مرة في ٢٠١٢/٥/١٣. وسيسار إليه لاحقاً «ويكيبيديا».
- ٢١ هناك اختلافات كثيرة وكبيرة بين تقييم الخبراء في الشؤون الصينية للميزان التجاري الصيني. فالرقم يتراوح بين مليارين وعشرة مليارات دولار أميركي. وهذا الفرق شاسع وواسع بين التقييمات. يبدو أن العدد الأعلى يأخذ بعين الاعتبار أسعار السلع العسكرية والتكنولوجية العالية بينما السعر الأصغر لا يتضمن هذه الأسعار. انظر
- Trade mission to China, Embassy of Israel, Beijing, «China Israel Bilateral Trade.» in: [www.israeltrade.cn/english/52print.html](http://www.israeltrade.cn/english/52print.html)
- دون تاريخ، شوهده آخر مرة في ٢٠١٢/٢/١٩. وسيسار إليه لاحقاً باسم نشرة البعثة التجارية الإسرائيلية لدى الصين. يذكر تقرير مؤسسة «بلومبيرغ» أن هذا المبلغ هو ملياري دولار فقط. انظر: [Bloomberg.com/.../Israel-signs-cooper...](http://Bloomberg.com/.../Israel-signs-cooper...)
- دون تاريخ. شوهده آخر مرة في ٢٠١٢/٦/١.
- ٢٢ نشرة البعثة التجارية الإسرائيلية لدى الصين.
- ٢٣ تقرير الغرفة التجارية الإسرائيلية في بكين، مصدر سبق ذكره.
- ٢٤ كشف الوقائع: علاقات الصين إسرائيل، مصدر سبق ذكره.
- 25 The S Daniel Abraham Center, «The Confucius Institute at Tel Aviv University.» in: [tau.ac.il/humanities/.../Confucius.html](http://tau.ac.il/humanities/.../Confucius.html)
- ٢٦ بيتر بيرتون، مصدر سبق ذكره.
- ٢٧ يقدم المصدر «كشف الحقائق: علاقات الصين إسرائيل»، مصدر سبق ذكره، رابطاً يحتوي على لائحة بأسماء الشركات الإسرائيلية العاملة في الصين.
- ٢٨ «ويكيبيديا، مصدر سبق ذكره.
- 29 Sir Nigel Gresley, «Chinese help for Eilat railway? January 31, 2012 in Middle East.» in [www.railpage.com.au/f-p1701074.htm](http://www.railpage.com.au/f-p1701074.htm)
- شوهده آخر مرة في ٢٠١٢/٦/١٥.
- ٣٠ ويكيبيديا، مصدر سبق ذكره.
- ١ راغدة درغام، روسيا والصين: الوقوف في وجه الشعوب، «صحيفة الأيام (رام الله، فلسطين) ٢٣/٤/٢٠١١، ص ١٥. وخالد الحروب، «ماذا تقدم روسيا والصين للشعوب العربية؟» صحيفة الأيام (رام الله، فلسطين)، ٢٠١٢/٥/٢٢، ص ٢٢.
- ٢ درغام، المصدر السابق.
- ٣ الحروب، مصدر سبق ذكره.
- ٤ حول اليهود القدماء في الصين انظر: Sidney Shapiro, translator, compiler, and editor, Jews in Old China, Studies by Chinese Scholars, New York: Hippocrene Books, 1984.
- ٥ انظر في هذا الصدد الدراسة التالية: Peter Berton, «The evolution of Sino-Israeli relations.» in [www.cjss.org.cn/20110608e.htm](http://www.cjss.org.cn/20110608e.htm)
- شوهده آخر مرة في ٢٠١٢/٥/٢٣. وسيسار الإشارة إلى هذا المصدر كالتالي: بيتر بيرتون.
- 6 The Israel Project, «Fact Sheet: China-Israel Relations.» in [theisraelproject.org/...content2.aspx?c...](http://theisraelproject.org/...content2.aspx?c...)
- شوهده آخر مرة في ٢٠١٢/٥/٣٠. وسيسار الإشارة إليه «كشف الوقائع: علاقات الصين إسرائيل».
- ويذكر هذا المصدر أن عدداً من المسؤولين الإسرائيليين الحاليين لهم علاقة تاريخية في الصين. مثلاً لجأ والد رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، أيهود أولمرت، بعد أن نجيا من المحرقة إلى الصين بعد الحرب العالمية الثانية. أما قائد جهاز الموساد الإسرائيلي يعقوب نامير فقد ولد في الصين. وينحدر قائد البحرية الإسرائيلية أيلي ماروم من أصول صينية، فاحد جديه أصله من مدينة هاربين الصينية.
- 7 Israeli Chamber of Commerce in Beijing, «Sino-Israeli Commercial Relations – An Historical Perspective.» [beijing.ischam.org/business-in-china/history](http://beijing.ischam.org/business-in-china/history)
- دون تاريخ، شوهده آخر مرة في ٢٠١٢/٩/٢٤. وسيسار الإشارة إليه لاحقاً بتقرير غرفة التجارة الإسرائيلية في بكين.
- ٨ صحيفة الأنوار، بيروت، ٦ نيسان ١٩٦٥، كما نشرت الخبر وكالة الأنباء الصينية الجديدة، كما اقتبسها جون كولي، «الصين والفلسطينيون» مجلة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (باللغة الانكليزية) مجلد (١)، العدد (٢) ١٩٧٢، ص ٢١.
- ٩ تقرير غرفة التجارة الإسرائيلية في بكين. شوهده آخر مرة في ٢٠١٢/٩/٢٤.
- ١٠ احمد الشقيري، الأعمال الكاملة، المذكرات (١)، المجلد الأول، ص ٦٢/٢ أو ص ٤٦٠ من الإصدار الفردي لهذه المذكرات.
- ١١ أنظر فصل «الصين وإسرائيل» في: سامي مسلم، الصين والقضية الفلسطينية ١٩٧٦-١٩٨١، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية رقم ١٨، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢، ص ٢٩-٣٦.
- ١٢ من يريد الاستزادة عن الموقف الصيني في هذا المجال يمكنه مراجعة مقالتي في: سامي مسلم، تأسيس العلاقات الفلسطينية الصينية، «الكتاب السنوي لمؤسسة ياسر عرفات لعام ٢٠١١، رام الله: مؤسسة ياسر عرفات، ٢٠١١، ص ٧٩-١٠٦.



- ٣١ غريبسلي، مصدر سبق ذكره.
- ٣٢ المصدر نفسه.
- ٣٣ المصدر نفسه.
- 34 Shai Agassi, «What China and Israel will teach the world.» The Economist, Nov. 22, 2012 from the World in 2011 print edition.
- شوهده آخر مرة في ٢٠١٢/٢/١٩. وانظر أيضاً «كشف الحقائق: علاقات الصين وإسرائيل.» مصدر سبق ذكره. وانظر أيضاً
- Tal Reshef, China wants Israel as technology partner,» ynetnews.com
- دون تاريخ شوهده آخر مرة في ٢٠١٢/٢/١٩.
- ٣٥ شاي اغاسي، المصدر السابق.
- 36 Chris Zambelis, «China's Palestine Policy.» China Brief, a journal of analysis and information, Vol. IX, Issue 5, March 4, 2009, p.11.
- ٣٧ البعثة التجارية الإسرائيلية في الصين، مصدر سبق ذكره.
- ٣٨ أمنون بارزيلي، رواية إسرائيلية لقصة العلاقات العسكرية مع بكين، «صحيفة الخليج (الإمارات العربية المتحدة)، ١٤-١٥/٦/١٩٩٩.
- 39 A.M. Halpern, ed., Policies Towards China: Views from Six Continents, New York: Council on Foreign Relations, Inc., 1965, p. 217.
- 40 Isabelle Saint-Mizard, «From antipathy to military cooperation, India and Israel: an unlikely alliance,» Le Monde Diplomatique, in: mondediplo.com/2010/11/
- شوهده آخر مرة في ٢٠١٢/٥/٢٥.
- ٤١ تقرير البعثة التجارية الإسرائيلية إلى الصين، مصدر سبق ذكره.
- ٤٢ عصابة الأربعة هم: وانغ هون ون (عسكري)، تشيانغ تشينغ (زوجة الرئيس ماو)، تشانغ تشون تشياو (منظر حزبي)، ياو ون يوان (منظر حزبي).
- ٤٣ تقرير الغرفة التجارية الإسرائيلية في بكين، مصدر سبق ذكره.
- ٤٤ المصدر نفسه.
- ٤٥ برزيلي، مصدر سبق ذكره.
- ٤٦ تقرير الغرفة التجارية الإسرائيلية في بكين، مصدر سبق ذكره. بيتر بيرتون، مصدر سبق ذكره. ويكيبيديا، مصدر سبق ذكره.
- ٤٧ زامبليس، مصدر سبق ذكره، ص. ١٢.
- ٤٨ ويكيبيديا، مصدر سبق ذكره.
- 49 Scott Wilson, «Israel set to end China arms deal under U.S. pressure,» Washington Post, June 27, 2005, in washingtonpost.com /.../AR200506260...
- 50 Gordon Duff, «Breaking: Patriot missiles seized, sold to China by Israel (updates), December 23,2011, in: http://veteranstoday.com/201123/12/breaking-patriot-missiles-seized-sold-to-china-b...
- شوهده آخر مرة في ٢٠١٢/٥/١.
- ٥١ المصدر نفسه.
- ٥٢ للمزيد عن صاروخ باتريوت أنظر
- Strategic Defense Intelligence, «Patriot Missile long-range air-defense system – army technology,» in: www.army-technology.com/projects/patriot/
- ٥٣ ويكيبيديا، مصدر سبق ذكره.
- 54 Marwan Bishara, Israel shakes down China,» (/imperium/201010/06/israel-shakes-down-china), in: http://what-really-happened.com/content/israel-shakes-down-china
- دون تاريخ.
- 55 Yossi Melman, «China will not stop Israel if it decides to attack Iran,» Haaretz.com, May 01,2012, in: http://www.haaretz.com/print-edition/features/china-will-not-stop-israel-if-it-decides-to-atta...
- شوهده آخر في ٢٠١٢/٥/١.
- ٥٦ كشف الوقائع: علاقات الصين وإسرائيل، مصدر سبق ذكره.
- ٥٧ زامبليس مصدر سبق ذكره، ص. ١٠-١١.
- 58 Israel should accept Palestinian unity bid: China Mideast envoy, 212012/2/, in: english.cntv.cn/20120221108032/.shtml
- 59 english.cn.cntv.com/news.jsp?field=140692
- 60 english.cntv.com/20120221108032/.shtml
- ٦١ المصدر نفسه.
- ٦٢ المصدر نفسه.
- ٦٣ أنظر في هذا الصدد مقال، مايكل راسكا، «الصين قصة إقلاع صاروخي وفضائي،» الأيام (رام الله، فلسطين)، ٢٠١٢/٦/٩، ص. ١٦.